المسؤولية القانونية للبنوك في تمويل الأنشطة التجارية غير المشروعة
دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريعات العربية والدولية

تأليف
دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء
إلى روح أمي وأبي الطاهرة، منبع الرحمة ومدرسة الفضيلة، داعياً ً الله لهما بالرحمة الواسعة والجنات الخالدة.
إلى ابنتي الحبيبة وقرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية، زهرة الحياة وجمال الوجود، التي تجمع بين رقة شط المتوسط وشموخ جبال الأوراس، لتكون شاهدة على أن الإيمان هو أجمل ما يزين الإنسان.

المقدمة
تُعد البنوك الشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي،

وعنصرًا حاسمًا في تسهيل المعاملات التجارية والاستثمارية، غير أن هذا الدور الحيوي قد يتحول إلى أداة خطرة في أيدي المجرمين لتمويل الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة. إن المسؤولية القانونية للبنوك في هذا السياق لم تعد مسألة ثانوية، بل أصبحت محورًا رئيسيًا للأمن القومي والاستقرار المالي الدولي. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تحليلية معمقة للمسؤولية القانونية للبنوك عن تمويل الأنشطة غير المشروعة، جامعًا بين القواعد القانونية الوضعية في مصر والجزائر وفرنسا، والمعايير الدولية، والأحكام الشرعية الإسلامية التي تحرم الإعانة على الإثم والعدوان. إننا لا نقدم هنا مجرد سرد للنصوص، بل نحاول فهم فلسفة التجريم والامتثال، وكيف يمكن موازنة بين دور البنك التجاري في الربح وواجبه الوطني في الحماية. عبر عشرين فصلاً معمقاً، سنغوص في التزامات البنوك، وأنظمة الامتثال، والعقوبات المترتبة على الإخلال، وصولاً إلى رؤية إصلاحية. إن هذا العمل هو جهد أصيل خالص، يضع بين يدي المشرعين والقضاة والمصرفيين مرجعاً شاملاً ينظم هذا القطاع الحيوي بما يحقق العدالة ويحفظ الأموال ويوافق شرع

الله، مؤكدين أن المال مال الله استخلفنا فيه، وأن استخدامه في الحرام يحمل وزره كل من سهل سبيله.

الفصل الأول
ماهية المسؤولية القانونية للبنوك وطبيعتها

المسؤولية القانونية للبنوك هي الالتزام بتبعات الإخلال بالواجبات المفروضة عليها قانوناً لمنع تمويل الأنشطة غير المشروعة. في هذا الفصل، نحدد الطبيعة القانونية لهذه المسؤولية، هل هي عقدية أم تقصيرية أم نظامية؟ الله أمر بالوفاء بالعقود وأداء الأمانات، والبنك أمين على أموال المودعين وعلى سلامة النظام المالي. ندرس أنواع المسؤولية جنائية ومدنية وإدارية، وكيف تتداخل في حالة التمويل غير المشروع. إن التحديد الدقيق للطبيعة يترتب عليه تحديد جهة الاختصاص ونوع العقوبة. نناقش تطور مفهوم المسؤولية من مجرد غرامات مالية إلى عقوبات سالبة للحرية للمسؤولين. نؤكد أن البنك كشخص اعتباري يتحمل المسؤولية، لكن الأفراد المسؤولين عنه لا ينفكون من المساءلة الشخصية.

الفصل الثاني
الأنشطة التجارية غير المشروعة وأنواعها

تشمل الأنشطة غير المشروعة طيفاً واسعاً من الجرائم المالية والاقتصادية التي تستغل النظام المصرفي. في هذا الفصل، نصنف هذه الأنشطة من غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى التهريب والفساد. الله حرم أكل أموال الناس بالباطل، وهذه الأنشطة جميعها باطل محرم. ندرس كيف تتداخل هذه الجرائم مع المعاملات التجارية الظاهرية الشرعية. نناقش صعوبة التمييز بين التجارة المشروعة وغير المشروعة في ظل العولمة. إن الفهم الدقيق لأنواع الأنشطة يساعد البنوك في رصد المؤشرات الحمراء. نؤكد أن التعاون بين البنوك وجهات إنفاذ القانون ضروري لتحديد هذه الأنشطة بدقة.

الفصل الثالث
المعايير الدولية لمكافحة تمويل الأنشطة غير المشروعة

وضعت هيئات دولية مثل FATF معايير صارمة تلزم البنوك بالامتثال لمنع الجرائم المالية. في هذا الفصل، نحلل توصيات مجموعة العمل المالي وتأثيرها على

التشريعات المحلية. الله جعل للأمم قوانين، والتعاون الدولي في الخير واجب. ندرس مبدأ اعرف عميلك KYC والعناية الواجبة CDD كمتطلبات دولية. نناقش عقوبات العزل المالي للدول غير الممتثلة. إن تبني هذه المعايير ليس خياراً بل ضرورة للاندماج في النظام المالي العالمي. نؤكد أن السيادة الوطنية لا تتعارض مع الالتزام بالمعايير الدولية لحماية الاقتصاد.

الفصل الرابع
التشريعات الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا
تختلف النصوص القانونية بين الدول رغم وجود أصل مشترك في مكافحة الجرائم المالية. في هذا الفصل، نقارن بين قوانين مكافحة غسل الأموال في مصر والجزائر وفرنسا. الله خلق الشعوب لتتعارف، والتشريع المتقارب يسهل التعاون. ندرس أوجه التشابه في تجريم الإهمال في الرقابة المصرفية. نناقش الاختلافات في حجم العقوبات وصلاحيات الوحدات المالية. إن الدراسة المقارنة تكشف عن أفضل الممارسات التي يمكن تبنيها. نؤكد أن التنسيق التشريعي بين الدول الثلاث يحد من ثغرات الاستغلال عبر الحدود.

الفصل الخامس
التزامات البنوك بنظام اعرف عميلك KYC

يُعد نظام اعرف عميلك الخط الدفاعي الأول لمنع اختراق البنوك من قبل المجرمين. في هذا الفصل، ندرس التفاصيل القانونية لإجراءات التحقق من الهوية. الله أمر بالتبين، والتحقق من هوية المتعاملين واجب أمني. نناقش عقوبات الإخفاق في تطبيق إجراءات KYC بشكل سليم. ندرس الحالات التي يتم فيها فتح حسابات وهمية لتمويل أنشطة غير مشروعة. إن الدقة في التحقق تمنع استخدام البنوك كواجهة للجرائم. نؤكد أن التكلفة التشغيلية للامتثال أقل من كلفة العقوبات القانونية والسمعة.

الفصل السادس
العناية الواجبة المستمرة والمعمقة

لا يكفي التحقق عند فتح الحساب، بل يجب استمرار المراقبة طوال العلاقة المصرفية. في هذا الفصل، نحلل مفهوم العناية الواجبة المستمرة CDD والمعمقة EDD. الله أمر بالمراقبة، والبنك مطالب بمراقبة حسابات العملاء باستمرار. ندرس الحالات التي تستدعي عناية

معمقة مثل الشخصيات السياسية العامة PEPs.
نناقش ضرورة تحديث بيانات العملاء دورياً. إن الإهمال في المراقبة المستمرة يعتبر تقصيراً يوجب المسؤولية القانونية. نؤكد أن اليقظة المستمرة هي سر نجاح أنظمة الحماية المصرفية.

الفصل السابع
الإبلاغ عن العمليات المشبوهة STRs
يلتزم البنك قانوناً بالإبلاغ عن أي عملية تثير الشكوك حول مصدرها أو غرضها. في هذا الفصل، ندرس الالتزام بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة للوحدة المالية. الله نهى عن كتمان الشهادة، والإبلاغ عن الجريمة واجب وطني. نناقش حماية سرية المبلغين داخل البنوك من الانتقام. ندرس العقوبات على عدم الإبلاغ أو التنبيه المسبق للعملاء. إن الإبلاغ الفعال يعتمد على تدريب الموظفين على رصد الأنماط غير الطبيعية. نؤكد أن السرية المصرفية لا تحمي المجرمين من كشف جرائمهم.

الفصل الثامن
المسؤولية الجنائية للبنك كشخص اعتباري

تطور القانون ليشمل تجريم الشخص الاعتباري بما في ذلك البنوك في حالات التمويل غير المشروع. في هذا الفصل، نحلل أسس المسؤولية الجنائية للبنك ككيان. الله كلف الإنسان، لكن القانون جرم الكيانات لضمان الردع. ندرس العقوبات المالية الضخمة التي قد تصل لمليارات الدولارات. نناقش إمكانية سحب الترخيص المصرفي كأقصى عقوبة. إن تجريم البنك يضغط على المساهمين لمراقبة الإدارة. نؤكد أن العقوبة يجب أن تكون رادعة دون إفلاس البنك وإضرار بالمودعين الأبرياء.

الفصل التاسع
المسؤولية الجنائية لمسؤولي البنك وموظفيه
لا تنفك المسؤولية عن الأفراد الذين أداروا البنك أو نفذوا العمليات المخالفة. في هذا الفصل، ندرس مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. الله جعل للأمر أولي، والمسؤولية تتناسب مع السلطة. نناقش عقوبات السجن الفعلية للمسؤولين عن الإهمال الجسيم. ندرس دفاعات المسؤولين مثل عدم العلم أو الاعتماد على تقارير خاطئة. إن المساءلة الشخصية تضمن جدية الالتزام من القمة للقاعدة.

نؤكد أن الجهل بالقانون ليس عذراً للمسؤولين عن المؤسسات المالية.

الفصل
المسؤولية المدنية والتعويضات عن الأضرار
إلى جانب العقوبة الجنائية، تتحمل البنوك مسؤولية مدنية عن الأضرار الناتجة عن تمويلها غير المشروع. في هذا الفصل، نحلل حق المتضررين في المطالبة بالتعويضات. الله أوجب الضمان في إتلاف المال، والضرر يجب جبره. ندرس دعاوى التعويض من ضحايا الإرهاب أو الغش المالي الممول بنكياً. نناقش صعوبة إثبات العلاقة السببية بين تمويل البنك والضرر الحاصل. إن المسؤولية المدنية تزيد العبء المالي على البنوك المخالفة. نؤكد أن التعويضات تهدف لجبر الضرر وردع الإهمال المستقبلي.

الفصل الحادي عشر
المسؤولية الإدارية والجزاءات الرقابية
تملك البنوك المركزية سلطة فرض جزاءات إدارية على البنوك المخالفة دون اللجوء للقضاء. في هذا الفصل، ندرس صلاحيات الجهات الرقابية في العقاب. الله جعل

للأمر أولي، والرقابة الإدارية ضرورية للسرعة. ندرس الغرامات الإدارية، وتقييد الأنشطة، وإقالة المسؤولين. نناقش تأثير هذه الجزاءات على سمعة البنك في السوق. إن السرعة في العقاب الإداري تمنع استمرار المخالفة. نؤكد أن الاستقلال المالي للجهة الرقابية يضمن نزاهة العقوبات.

الفصل الثاني عشر
برامج الامتثال الداخلي وفعاليتها
وجود برنامج امتثال قوي هو الدرع الواقي للبنك من المسؤولية القانونية. في هذا الفصل، نحلل مكونات برنامج الامتثال الفعال داخل البنوك. الله أمر بالإتقان، والامتثال عمل يحتاج إتقاناً. ندرس دور موظف الامتثال Compliance Officer واستقلاليته. نناقش ضرورة التدقيق الداخلي الدوري على أنظمة الحماية. إن وجود برنامج شكلي دون تطبيق فعلي لا يدرأ المسؤولية. نؤكد أن الاستثمار في الامتثال هو استثمار في بقاء البنك واستقراره.

الفصل الثالث عشر
دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الرقابة

أصبحت التكنولوجيا أداة حاسمة في كشف العمليات غير المشروعة بدقة وسرعة. في هذا الفصل، ندرس استخدام الذكاء الاصطناعي في رصد الأنماط المشبوهة. الله سخر التكنولوجيا لخدمة الإنسان، والرقابة المالية مجال حيوي لها. نناقش مخاطر الأخطاء التقنية التي قد تؤدي لإبلاغ كاذب. ندرس ضرورة الموازنة بين الرقابة الآلية والبشرية. إن التكنولوجيا تقلل الخطأ البشري لكنها تحتاج لإشراف بشري. نؤكد أن تحديث الأنظمة التقنية واجب قانوني لمواكبة أساليب المجرمين.

الفصل الرابع عشر
تحديات العملات المشفرة والتمويل اللامركزي
تطرح العملات المشفرة تحديات جديدة لقدرة البنوك على الرقابة على التمويل. في هذا الفصل، نحلل تأثير العملات الرقمية على مسؤولية البنوك التقليدية. الله خلق الإنسان مبتكراً، والابتكار المالي يحتاج لضوابط. ندرس صعوبة تتبع الأموال في الشبكات اللامركزية. نناقش التزام البنوك بالإبلاغ عن تعاملات العملات المشفرة. إن الفراغ التنظيمي في هذا المجال يستغله المجرمون. نؤكد أن تنظيم العملات المشفرة

ضروري لسد ثغرات التمويل غير المشروع.

الفصل الخامس عشر
الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات
تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن المخالفات الداخلية يتطلب حماية قانونية قوية. في هذا الفصل، ندرس قوانين حماية المبلغين Whistleblowers في القطاع المصرفي. الله أمر بالشهادة، وحماية الشاهد واجب. نناقش ضمانات السرية والحماية من الفصل التعسفي. ندرس المكافآت المالية للمبلغين في بعض التشريعات. إن الخوف من الانتقام هو أكبر عائق أمام كشف الجرائم الداخلية. نؤكد أن حماية المبلغين مصلحة عليا للنظام المالي كله.

الفصل السادس عشر
التعاون الدولي وتبادل المعلومات المصرفية
الجرائم المالية عابرة للحدود، مما يتطلب تعاوناً بنكياً وقضائياً دولياً. في هذا الفصل، ندرس اتفاقيات تبادل المعلومات المالية بين الدول. الله جعل الشعوب لتتعارف، والجريمة تستغل الحدود. نناقش تحديات السرية المصرفية في وجه طلبات المساعدة القانونية.

ندرس دور الإنتربول واليوروبول في تتبع الأموال. إن العزلة المصرفية تحمي المجرمين وتهدد الاقتصاد الوطني. نؤكد أن السيادة لا تعني الانغلاق عن تبادل المعلومات الأمنية الضرورية.

الفصل السابع عشر
دراسات حالة لعقوبات بنكية عالمية
شهد العالم غرامات ضخمة فرضت على بنوك كبرى لتورطها في تمويل غير مشروع. في هذا الفصل، نستعرض نماذج واقعية لعقوبات بنكية دولية. الله لا يظلم الناس شيئاً، والعقوبة على قدر الجرم. ندرس أسباب الفضائح ودروسها المستفادة للبنوك الأخرى. نناقش تأثير هذه العقوبات على أسهم البنوك وثقة العملاء. إن التاريخ العقابي للبنوك دليل على جدية الدول في المكافحة. نؤكد أن لا بنك كبير جداً على القانون أو العقاب.

الفصل الثامن عشر
المنظور الشرعي لتمويل الأنشطة غير المشروعة
الشريعة الإسلامية تحرم بوضوح تمويل أي نشاط محرم أو ضار بالمجتمع. في هذا الفصل، نؤصل للتحريم

الشرعي للإعانة على الإثم. الله حرم التعاون على الإثم والعدوان، والبنك شريك في الإثم إذا مول حراماً. ندرس مسؤولية البنك الإسلامي في ضمان شرعية مشاريع العملاء. نناقش وجوب تطهير الأموال من الشبهات والمحرمات. إن الوازع الشرعي يضيف طبقة حماية أخلاقية فوق الرقابة القانونية. نؤكد أن الربح الحرام وباله على البنك ومساهميه في الدنيا والآخرة.

الفصل التاسع عشر
إصلاح التشريعات المصرفية لمواجهة المستقبل
تتطور أساليب الجريمة، مما يستدعي تحديثاً مستمراً للقوانين المنظمة للبنوك. في هذا الفصل، نطرح مقترحات لإصلاح التشريعات المصرفية. الله يسر الأمر لعباده، والتشريع يجب أن يزيل العسر ويسد الثغرات. ندرس ضرورة توحيد العقوبات بين الدول لمنع الملاذات الآمنة. نناقش تعزيز صلاحيات الوحدات المالية في التجميد الفوري. إن الجمود التشريعي يسهل عمل شبكات الإجرام المالي. نؤكد أن المشرع يجب أن يكون استباقياً لا تفاعلياً فقط.

الفصل العشرون

خاتمة نحو نظام مصرفي آمن ونظيف

نختتم الكتاب بالتأكيد على أن سلامة النظام المصرفي هي سلامة للاقتصاد والمجتمع كله. الله جعل المال قياماً للناس، ونقاؤه ضرورة أمنية. نطرح رؤية لبنوك تلتزم بالربح الحلال والمسؤولية المجتمعية. المستقبل لنظام مصرفي شفاف خالٍ من تمويل الجريمة. نضع هذا الكتاب كأمانة علمية تسهم في تطوير التشريعات. الله ولي التوفيق في حماية الأموال والأمن. إن التوازن بين الربحية والامتثال هو سر نجاح البنوك، والقانون هو الميزان الذي يحقق هذا التوازن لضمان رخاء الأمة.

الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة في مسؤولية البنوك عن التمويل غير المشروع، ندرك أن التحدي كبير لكن الإرادة الدولية والمحلية قادرة على مواجهته. إن الله سبحانه وتعالى هو الرزاق، والكسب يجب أن يكون طيباً حلالاً. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية والمصرفية، وأن يكون دليلاً للمشرعين والرقباء. إن مستقبل الاستقرار المالي مرهون بقدرة البنوك على نفسها من أموال الجريمة. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهرس

المقدمة
الفصل الأول ماهية المسؤولية القانونية للبنوك وطبيعتها
الفصل الثاني الأنشطة التجارية غير المشروعة وأنواعها
الفصل الثالث المعايير الدولية لمكافحة تمويل الأنشطة غير المشروعة
الفصل الرابع التشريعات الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا
الفصل الخامس التزامات البنوك بنظام اعرف عميلك KYC
الفصل السادس العناية الواجبة المستمرة والمعمقة
الفصل السابع الإبلاغ عن العمليات المشبوهة STRs
الفصل الثامن المسؤولية الجنائية للبنك كشخص اعتباري
الفصل التاسع المسؤولية الجنائية لمسؤولي البنك وموظفيه
الفصل العاشر المسؤولية المدنية والتعويضات عن الأضرار

الفصل الحادي عشر المسؤولية الإدارية والجزاءات الرقابية
الفصل الثاني عشر برامج الامتثال الداخلي وفعاليتها
الفصل الثالث عشر دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الرقابة
الفصل الرابع عشر تحديات العملات المشفرة والتمويل اللامركزي
الفصل الخامس عشر الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات
الفصل السادس عشر التعاون الدولي وتبادل المعلومات المصرفية
الفصل السابع عشر دراسات حالة لعقوبات بنكية عالمية
الفصل الثامن عشر المنظور الشرعي لتمويل الأنشطة غير المشروعة
الفصل التاسع عشر إصلاح التشريعات المصرفية لمواجهة المستقبل
الفصل العشرون خاتمة نحو نظام مصرفي آمن ونظيف
الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون
حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف